شركة المحامون المتحدون
للاستشارات القانونية و المحاماة و تنظيم الحسابات
AL MUHAMOON AL MUTAHIDOON
Legal & Accounting

تطبيق توقيعك

لخدمات التوقيع الالكتروني

إعداد المحامية ضحى فلاح حسن
محامي متدرب

إطلاق تطبيق توقيعك للتوقيع الالكتروني

في أطار مساعي الحكومة العراقية بالتحول الرقمي وأتمتة المؤسسات الحكومية والخاصة، وبرعاية وإشراف من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء سيتم إطلاق مشروع خدمة التوقيع الالكتروني، ليكون حجر الأساس لتحول بعض المعاملات الورقية الى الإلكترونية بشكل كامل، ويعتبر قانون التوقيع الالكتروني رقم 78 لسنة 2012 الغطاء القانوني لهذا التحول.

حيث أعلنت وزارة الاتصالات العراقية بأن نسبة أنجاز المشروع قد تخطت 90% وأنه من المزمع انطلاق هذه الخدمة قريباً، ويذكر بأن هذا المشروع سيجعل العراق من أوائل الدول العربية التي تطبق فكرة التوقيع الالكتروني وهذا ما يعتبر نقلة نوعية في تقديم الخدمات الحكومية.

بينما تعاقدت وزارة الاتصالات العراقية مع شركة (Technology Source) التي تأسست في بغداد عام 2022 لتقوم بتنفيذ مشروع خدمات التوقيع الإلكتروني الذي أطلقته الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات (SCIS) في العراق وبموجب قانون التوقيع الالكتروني رقم 78 لسنة 2012.

ومن الجدير بالذكر بان الشهادة الرقمية، تتيح لحائزها التوقيع الالكتروني على المستندات أو الأوراق التجارية او المعاملات الحكومية، وتصدر من خلال منظومة اصدار الشهادات الرقمية الخاصة في العراق (IQ_NPKI)، ويستخدم هذا النوع من الشهادات لتوقيع ملفات (Word, XML) التي تصدر من قبل المؤسسات العامة او الخاصة، ليتسنى لهم تقديم الخدمات للمواطنين او الموظفين او الافراد مثل توقيع العقود الالكترونية او التوقيع على ملفات استمارات التقديم الالكترونية او استخدامها في توقيع الملفات ضمن برامج الارشفة الالكترونية وغيرها من الخدمات.

كما فأنه من الممكن ان تلغى شهادة التصديق وفقاً للمادة (9) من هذا القانون:

أ. عند وفاة الشخص الطبيعي أو انقضاء الشخص المعنوي

ب. أذا تبين ان المعلومات المتعلقة بأنشاء التوقيع الالكتروني خاطئة أو مزورة أو غير مطابقة للواقع أو عند الاستعمال الغير مشروع للشهادة

ان انطلاق الخدمة اعلاه سيتيح لمقدمي الخدمات الالكترونية كافة التقديم للحصول على شهادات رقمية خاصة وذلك عبر تقديم طلب لوزارة الاتصالات عبر شركة (Technology Source) لحصول على شهادة رقمية خاصه، على ان يتضمن طلب التقديم احدى المستمسكات الآتية:

- جواز سفر – نافذ الصلاحية لمدة لا تقل عن ستة أشهر.
- البطاقة الوطنية الموحدة – نافذة الصلاحية

أما الكيفية المفترضة لعمل التوقيع الالكتروني بين الاطراف المتعاقدين، حسب قانون التوقيع الالكتروني رقم 78 لسنة 2012, يكون عن طريق تقديم طلب إلى الشركة المتخصصة بإصدار الشهادات، ومن ثم يتم إصدار الشهادة ومعها المفتاح العام والخاص للمستخدم الجديد، وعندها يمكن أرسال رسالة الكترونية للمستخدم يقوم المستخدم بتشفيرها باستخدام المفتاح العام التابع للمستقبل أو المفتاح الخاص به وفي كلتا الحالتين يتم إرفاق التوقيع الإلكتروني داخل الرسالة، وبعدها يقوم البرنامج الخاص بالمستقبل بإرسال نسخة من التوقيع الإلكتروني إلى الشركة التي أصدرت الشهادة للتأكد من صحة التوقيع، وتقوم أجهزة الكمبيوتر المتخصصة في الشركة بمراجعة قاعدة البيانات الخاص بها ويتم التعرف على صحة التوقيع وتعاد النتيجة والمعلومات الخاصة بالشهادة إلى الأجهزة الخاصة بالشركة مرة أخرى، ومن ثم يتم إرسال المعلومات والنتيجة إلى المستقبل مرة أُخرى ليتأكد من صحة وسلامة الرسالة، ليقوم المستقبل بقراءة الرسالة وذلك باستخدام مفتاحه العام إذا كان التشفير قد تم على أساس رقمه العام أو بواسطة الرقم الخاص للمرسل إذا تم التشفير بواسطة الرقم الخاص للمرسل، ومن ثم يجيب على المرسل باستخدام نفس الطريقة وهكذا تتكرر العملية.

ويجدر بالإشارة أن هناك معاملات لم يشملها قانون التوقيع الالكتروني رقم 78 لسنة 2012 وذلك وفق المادة 3/ثانياً، وهي:

أ. المعاملات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والمواد الشخصية.
ب. أنشاء الوصية والوقف وتعديل احكامها.
ت. المعاملات المتعلقة بالتصرف بالأموال الغير منقولة بما في ذلك الوكالات المتعلقة بها وسندات ملكيتها وانشاء الحقوق العينية باستثناء عقود الايجار الخاصة بهذه الأموال.

ث. المعاملات التي رسم له القانون شكلية معينة.

ج. اجراءات المحاكم والاعلانات القضائية والاعلانات بالحضور وأوامر التفتيش واوامر القبض والاحكام القضائية.

ح. أي مستند يتطلب القانون توثيقه بواسطة كاتب عدل.

بينما نصت المادة (5) من القانون المذكور بانه للتوقيع الالكتروني الحجية في الاثبات إذا كان معتمدا من جهة التصديق وتوافرت فيه الشروط الاتية:

- ان يرتبط التوقيع الالكتروني بالموقع وحده دون غيره.
- ان يكون الوسيط الالكتروني تحت سيطرة الموقع وحده دون غيره.
- ان يكون أي تعديل أو تبديل في التوقيع الالكتروني قابلا للكشف.
- أن ينشأ وفقا للإجراءات التي تحددها الوزارة بتعليمات يصدرها الوزير.

ومما قد سلف فأنه تبين لنا ان المؤسسات الحكومية والخاصة مقبله على تقديم نوع جديد من المعاملات ذات طابع خاص بالتصديق، والتي تستلزم قدراً من المعرفة في التطبيقات الالكترونية من قبل مستخدميها والقائمين عليها، لما لها من أهمية تمس حقوق والتزامات المواطنين والشركات، وربما يتطلب الامر تنظيم ورشات تدريبية وندوات تثقيفية حول طريقة عمل واستخدام التوقيع الالكتروني قبل إطلاق هذه الخدمة، مع الحرص على ان تكون هذه الخدمة مطابقة للمعايير الدولية والتي تمنح التواقيع الالكتروني الصادر في العراق القوة القانونية اللازمة للاعتداد بالوثائق التي تحمل هكذا توقيع.

المصادر:

1. وزارة الاتصالات العراقية(moc.gov.iq)
2. قراءة الخبر | بوابة أور (ur.gov.iq)
3. مصدر التكنولوجيا(techsource.iq)
4. مركز البيانات الوطني يكمل خطة إطلاق مشروع التوقيع الإلكتروني – المسرى(almasra.iq)
5. مركز البيانات الوطني يناقش التحضيرات النهائية الخاصة بإطلاق مشروع التوقيع الإلكتروني PKI -الامانه العامة لمجلس الوزراء(cabinet.iq)